دور الجامعة في مأسسة اقتصاد المعرفة في ظل تحقيق التنمية المستدامة

تجربة الجامعة الجزائرية أنموذجا

ا. فؤاد جدو
استاذ مساعد و باحث ب قسم العلوم السياسية و العلوم الإنسانية ، جامعة محمد خيضر بسكرة ، الجزائر

مقدمة

بات من المؤكد في زمن العولمة أن اقتصاد المعرفة هو الهدف الأساسي الذي تسعي إليه الدول في تحقيقه عبر منظومة متعددة و متكاملة في جميع القطاعات ، و لا يتوقف الأمر على أنه غاية بل أصبح آلية من آليات التطور و التأثير في العلاقات الدولية.
ويمكن أن نلاحظ ذلك بشكل جلي من خلال المساحات الكبيرة زمنيا و واقعيا ما بين الدول المتطورة و الدول النامية ، فالدول التي استطاعت أن تحقق قفزات تنموية كان بفضل مأسسة اقتصاد المعرفة على جميع المستويات سواء التعليمية أو الاقتصادية أما الدول التي لا تزال تنظر إلي التعليم على انه مؤسسات لتخريج كوادر لا تزال تعاني و ستبقي في التخلف.
و الجامعة هي المحرك الأساسي و الفاعل الرئيسي في عملية بناء اقتصاد المعرفة و هذا ما أردت التوصل إليه في هذه المداخلة من خلال التركيز على دور الجامعة في بناء اقتصاد المعرفة من اجل تحقيق تنمية مستدامة ، و اخترت الجامعة الجزائرية في قراءة تحليلية و واقعية من منظور أرقام و معطيات .
و لمعالجة هذه المداخلة ركزت على العناصر التالية :
١ـ مفهوم التنمية المستدامة.
٢ـ آليات الجامعة في مأسسة اقتصاد المعرفة .
٣ـ قراءة في تجربة الجامعة الجزائرية في تحقيق اقتصاد المعرفة

١ـ مفهوم التنمية المستدامة:

لا بد من التطرق لتعريف التنمية المستدامة و المصطلحات الاخري المرتبطة بشكل رئيسي بالتنمية خاصة مصطلحي الحكم الرشاد و الشفافية الديمقراطية.

أـ الحكم الراشد :

قبل التطرق لمرتكزات و معايير الحكم الراشد لابد من الإشارة إلي نقطة أساسية و هي تعريف الحكم الراشد و هو " عدم استبعاد أي عنصر من النشاط الإنساني في عملية التنمية "[١]
فهو مصطلح ظهر في اللغة الفرنسية في القرن ١٣ كمرادف لمصطلح الحكومة ثم كمصطلح قانوني سنة ١٩٧٨ ليستعمل في نطاق واسع معبرا عن تكاليف التسيير .[٢]
أما مرتكزات الحكم الراشد فهي تعتمد على ثلاثة نقاط أساسية :

أ- الأساس الأول : يتعلق بوجود أزمة في طريقة الحكم.

ب- الأساس الثاني : هذه الأزمة تظهر عجز و فشل الأشكال التقليدية في الأداء العمومي.

ت- الأساس الثالث : يتعلق بظهور شكل جديد للحكم أكثر مواءمة للمعطيات الحالية.

فالحكم الراشد لا يمكن أن يكون إلا في كنف السلم الاجتماعي و الاستقرار السياسي و ترقية حقوق الإنسان وسط قوة القانون.

بالنسبة لمعايير الحكم الراشد فهي :

- إقامة دولة الحق و القانون.
- ترسيخ الديمقراطية الحقة
- التعددية السياسية
- الرقابة البرلمانية
- الشفافية في تسيير شؤون الدولة
- المحاسبة التي تقوم من خلال سلطة قضائية قوية
- حرية التعبير و حرية الرأي.

و لهذا نجد أن مسالة الحكم الراشد تعتبر من أهم أسس المرتكزات التي تقوم عليها الأنظمة السياسية الآن خاصة في ظل التغيرات التي تعرفها في إطار موجات التحول الديمقراطي ، وهذا من اجل هدف واضح و محدد ألا وهو تحسين الأداء و فعالية جميع مكونات النظام السياسي.

ومن بين أهم الأزمات التي تعاني منها الجماعات المحلية نجد مسالة الفساد الإداري و السياسي التي تعتبر من أهم معوقات التنمية في الدول النامية و الجزائر بوجه التحديد .

فهناك تقسيم لمسالة تصنيف الفساد فهناك فساد عرضي و فساد مؤسس و أخر منظم و أكثرها الفساد المنظم الذي يعتبر من اخطر صور الفساد ، و نجد من بين ملامح و صفات المجتمعات المعرضة للفساد نجد :

- ضعف المنافسة السياسية .
- نمو اقتصادي منخفض .
- ضعف المجتمع المدني .
- غياب الآليات و المؤسسات التي تتعامل مع الفساد.

و لهذا ظهرت إلي جانب مرتكزات الحكم الراشد مفاهيم أخري أدخلت ووجدت من اجل تدعيم الحكم الراشد و تحسين فعالية أداء النظام و مؤسساته.

و قبل التطرق إلي هذه المفاهيم الجديدة نركز على عنصر مهم و هو الاستراتيجيات إلي تحدد ملامح الحكم الراشد و التي تقوم على مايلي [٣] :

· البعد المؤسسي حيث يضمن ترسيخ دعائم الإدارة الجيدة لشؤون الدولة و المجتمع من حيث الشفافية و المساءلة.

· البعد الاقتصادي و تحسين مستوي الأداء و لا يمكن إهمال هذا البعد إذ لابد من تحسين الأداء الاقتصادي من اجل مواجهة مختلف الأزمات .

· علاقة الدولة بمؤسسات المجتمع المدني كأحد محاور الحكم الراشد .

· يهدف الحكم الراشد إلي تحقيق الاستفادة من السياسات الاجتماعية عبر أسلوب المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات و هذه مستمدة من طابعها الاختياري المرن و الشامل حيث يسمح و يشجع أي مؤسسة أي كان حجمها و نوع أعمالها بان تنشط و هذا الأسلوب رديف للحكم الراشد.

و لا يمكن أن نستنتج مميزات الحكم الراشد إلا من خلال العناصر التالية فهي توضح كيف يمكن أن نوظف إستراتيجية الحكم الراشد في بناء تصور شامل للتنمية تساهم فيه المجموعات المحلية بشكل أساسي بل أكثر من ذلك تعتبر هي الحلقة الرئيسية في هذه العملية بحكم قربها من المواطن من جهة و من جهة أخري تعتبر الإطار الأمثل لتطبيق هذه الاستراتيجيات وفق هذه المعايير .

· عناصر الحكم الراشد[٤] :

- الالتزام بالمساءلة بمعني أن تكون الإدارات العمومية مهيأة وقادرة على الإفصاح كل أنشطتها وأفعالها و قراراتها مطابقة للأهداف المحددة و المتفق عليها.

- قابلية الانفعال بمعني أن السلطات العمومية يجب أن يكون لها من الوسائل و المرونة ما يسمح بالإجابة و بسرعة عن تطور المجتمع و خدمة الصالح العام.

- الشفافية وهنا الحديث يقودنا إلي الشفافية الديمقراطية التي تقوم بدورها على مجموعة من العناصر[٥] :

١- تحديد مسبق للبيانات و المعلومات التي يجب الإفصاح عنها.

٢- تحديد الوتيرة الزمنية لمعالجة أي قضية .

٣- وجود آلية أو جهاز للرقابة .

٤- المساءلة عند تدني الأداء.

٥- وهنا نجد أن الشفافية الديمقراطية كمصطلح و مفهوم جاء ليعزز الحكم الراشد يهدف إلي :

· تأسيس نظام سياسي يقوم بعملية المراقبة القبلية .

· وضع أسس للمراقبة و المحاسبة البعدية.

من خلال ما سبق نجد أن الحكم الراشد أصبح من بين الضروريات و الأساسيات في تسير الجماعات المحلية التي تعطي في النهاية الصورة الإجمالية لهذا التسيير القائم على مرتكزات الحكم الراشد.

كما اشرنا إلي عناصر الحكم الرشاد يتبن لنا مدي أهمية الجماعات المحلية في أداء دورها و بطبيعة الحال هذا الأداء يقوم على مدي الحرية المسموحة في إطار التنظيمات و التشريعات في تسيير محلي و لهذا ركزنا على نقطة جوهرية و هي مسالة اللامركزية كأحد الآليات المحركة لعملية إرساء و رسم استراتيجيات الحكم الراشد.

ب- مفهوم التنمية :

قبل هذا و ذاك فأننا يجب أن نركز على نقطة أساسية و هي أن التنمية مبنية على رهان الإنسان ضمن التقاء البعد الزماني و المكاني ، وليس كما أصبح شائعا إلا أن التنمية مرتبطة بالتجارة الحرة التي تحكمها المصلحة المادية ، كما أنها لا تعني فقط الوفرة المادية و إنما تؤدي إلي الشمول أي الاعتناء بكل الظواهر المتعلقة بالبشر و تنمية المؤسسات و عدم التمييز بين الأشخاص و المؤسسات نفسها.

فهناك نوعين من التنمية التقليدية و التنمية الواسعة و لا نقول الحديثة لان التنمية ظاهرة هلامية لا تتفتت و إنما واسعة بمفهوم الصوابية و الرشادة و هنا يتضح جليا مدي ارتباط التنمية بالحكم الراشد.

برز مفهوم التنمية Development بصورة أساسية منذ الحرب العالمية الثانية، حيث لم يُستعمل هذا المفهوم منذ ظهوره في عصر الاقتصادي البريطاني البارز "آدم سميث" في الربع الأخير من القرن الثامن عشر وحتى الحرب العالمية الثانية إلا على سبيل الاستثناء، فالمصطلحان اللذان استُخدما للدلالة على حدوث التطور المشار إليه في المجتمع كانا التقدم المادي Material Progress، أو التقدم الاقتصادي Progress Economic.

وحتى عندما ثارت مسألة تطوير بعض اقتصاديات أوروبا الشرقية في القرن التاسع عشر كانت الاصطلاحات المستخدمة هي التحديث Modernization، أو التصنيع Industrialization، وقد برز مفهوم التنمية Development بداية في علم الاقتصاد حيث استُخدم للدلالة على عملية إحداث مجموعة من التغيرات الجذرية في مجتمع معين، بهدف إكساب ذلك المجتمع القدرة على التطور الذاتي المستمر بمعدل يضمن التحسن المتزايد في نوعية الحياة لكل أفراده، بمعنى زيادة قدرة المجتمع على الاستجابة للحاجات الأساسية والحاجات المتزايدة لأعضائه، بالصورة التي تكفل زيادة درجات إشباع تلك الحاجات، عن طريق الترشيد المستمر لاستغلال الموارد الاقتصادية المتاحة، وحسن توزيع عائد ذلك الاستغلال. ثم انتقل مفهوم التنمية إلى حقل السياسة منذ ستينيات القرن العشرين، حيث ظهر كحقل منفرد يهتم بتطوير البلدان غير الأوربية تجاه الديمقراطية. وتعرف التنمية السياسية: "بأنها عملية تغيير اجتماعي متعدد الجوانب، غايته الوصول إلى مستوى الدول الصناعية"، ويقصد بمستوى الدولة الصناعية إيجاد نظم تعددية على شاكلة النظم الأوربية تحقق النمو الاقتصادي والمشاركة الانتخابية والمنافسة السياسية، وترسخ مفاهيم الوطنية والسيادة والولاء للدولة القومية.

ولاحقًا، تطور مفهوم التنمية ليرتبط بالعديد من الحقول المعرفية. فأصبح هناك التنمية الثقافية التي تسعى لرفع مستوى الثقافة في المجتمع وترقية الإنسان، وكذلك التنمية الاجتماعية التي تهدف إلى تطوير التفاعلات المجتمعية بين أطراف المجتمع: الفرد، الجماعة، المؤسسات الاجتماعية المختلفة، المنظمات الأهلية.

بالإضافة لذلك استحدث مفهوم التنمية البشرية الذي يهتم بدعم قدرات الفرد وقياس مستوى معيشته وتحسين أوضاعه في المجتمع.

ويلاحظ أن مجموعة المفاهيم الفرعية المنبثقة عن مفهوم التنمية ترتكز على عدة مسلمات:

أ - غلبة الطابع المادي على الحياة الإنسانية، حيث تقاس مستويات التنمية المختلفة بالمؤشرات المادية البحتة.

ب - نفي وجود مصدر للمعرفة مستقل عن المصدر البشري المبني على الواقع المشاهد والمحسوس، أي بعبارة أخرى إسقاط فكرة الخالق من دائرة الاعتبارات العلمية.

ج - إن تطور المجتمعات البشرية يسير في خط متصاعد يتكون من مراحل متتابعة، كل مرحلة أعلى من السابقة، وذلك انطلاقًا من اعتبار المجتمع الأوروبي نموذجًا للمجتمعات الأخرى ويجب عليها محاولة اللحاق به[٦].

و هناك من يري أن التنمية تبني على انتقال من مرحلة إلي أخري مثل فترة الخماسية والسداسية و غيرها و هناك من يري بان التنمية مثل النابض أي كلما كان أكثر مرونة و سماكة كلما يكون الانتقال اكبر أي الانتقال عبر الصدمات .

و هناك من يري أن التنمية لا تعني فقط الوفرة المادية و إنما التنمية تؤدي إلي الشمول أي الاهتمام بكل الظواهر المتعلقة بالبشر و تنمية المؤسسات و عدم التمييز بين الأشخاص و المؤسسات نفسها[٧].

و هنا نذهب للحدث عن نقطة أساسية و هي التنمية البشرية التي أصبحت من أهم المتطلبات فهي من اجل الإنسان و للإنسان و بمعني أخر هي توسيع خيارات الناس للعيش بطريقة كريمة ، و أول مرة استعملت هذا المصطلح سنة ١٩٧٧ و أعلن عنه رسميا سنة ١٩٨٦ في الأمم المتحدة .

و يمكن استخلاص مفهوم التنمية البشرية هنا بشكل أدق من خلال التعريف الذي جاء في تقرير التنمية البشرية حيث يقوم المفهوم على أن البشر هم الثروة الحقيقية للأمم و أن التنمية الإنسانية هي توسيع خيارات البشر ، أي الحق في العيش الكريم ماديا و معنويا ،جسدا ونفسا وروحا ، ويتفرع عن هذا المنطلق نتيجتان هامتان :

- ترفض التنمية البشرية أي شكل من أشكال التمييز ضد البشر .
- لا يقتصر مفهوم الرفاه الإنساني في التنمية البشرية على التنعم المادي و إنما يتسع للجوانب المعنوية في الحياة الإنسانية الكريمة مثل التمتع بالحرية و اكتساب المعرفة و الكرامة الإنسانية وتحقيق الذات.

بل تتعدي التنمية البشرية إلي نقاط أخري تشمل الحريات السياسية و الاقتصادية والاجتماعية و توفر فرص الإنتاج و الإبداع[٨].

وطبعا هناك التنمية المستدامة و هي التي تعتمد على مكوناتها الذاتية و ليس على مكونات ومقدرة أخر و في كل المتغيرات و هي تعني القضاء على الفقر و تدعيم كرامة الإنسان و توفير فرص متساوية أمام الجميع عن طريق الحكم الصالح و الذي يضمن عن طريقه جميع الحقوق وبالتالي هي ضمان على حقوق الأجيال القادمة.

من خلال تطرقنا لهذه التعاريف أردنا توضيح العلاقة الترابطية بين التنمية و التنمية البشرية و التنمية المستدامة من اجل توضح أهم الخطوط الأزمة لإحداث تنمية حقيقية.

و يمكن أن أضع تصورا شاملا حول مفهوم التنمية في نظري : فالتنمية هي اختيار ضروري لأهم الخيارات المتاحة من خلال استغلال كل القدرات البشرية و المادية ووضعها في نسقها الملائم للبيئة العامة المراد تنميتها وفق المتطلبات الحالية و المستقبلية .

إلي جانب هذا كله لابد من أن تحدث عملية تفاعل أفقي بين أنواع التنمية المختلفة من اجل تحقيق الأهداف فليس من السليم الانتقال من تنمية إلي أخري بل لا بد من خلق تكامل شامل للمفاهيم و صياغتها ضمن إطار واحد يخدم الأهداف الموضوعة.

ج- مفهوم المعرفة :

إن مفهوم " المعرفة " ليس بالأمر الجديد بالطبع ، فالمعرفة رافقت الإنسان منذ أن تفتح وعيه ، وارتقت معه من مستوياتها البدائية مرافقة لاتساع مداركه وتعمقها حتى وصلت إلى ذراها الحالية ، إلا أن الجديد اليوم هو حجم تأثيرها على الحياة الاقتصادية والاجتماعية وعلى نمو حياة الإنسان عموماً ، وذلك بفضل الثورة العلمية التنكولوجية ، فقد شهد الربع الأخير من القرن العشرين أعظم تغيير في حياة البشرية ، ألا وهو التحول الثالث أو الثورة الثالثة ، على حد تعبير الفن توفلر بعد الثورة الزراعية والثورة الصناعية ، وتمثّل بثورة العلوم والتقانة فائقة التطور في المجالات الإلكترونية والنووية والفيزيائية والبيولوجية والفضائية .. ، وكان لثورة المعلومات والاتصالات دور الريادة في هذا التحول فهي مكنت الإنسان من فرض سيطرته على الطبيعة إلى حد أصبح عامل التطور المعرفي أكثر تأثيراً في الحياة من بين العوامل الأخرى المادية والطبيعية ، لقد باتت المعلومات مورداً أساسياً من الموارد الاقتصادية له خصوصيته بل أنها المورد الاستراتيجي الجديد في الحياة الاقتصادية ، المكمل للموارد الطبيعة.[٩]

تبرز أهمية اقتصاد المعرفة من خلال الدور الذي تلعبه مضامينه ومعطياته وما تفرزه من تقنيات متقدمة في مختلف المجالات، والتي يجري توليدها بشكل متزايد ومتسارع وخاصة في الدول المتقدمة والتي يتمثل بعضها فيما يلي:[١٠]

- يعتبر اقتصاد المعرفة الأساس المهم في توليد الثروة وزيادتها وتراكمها.
- الإسهام في تحسين الأداء ورفع الإنتاجية وتخفيض كلف الإنتاج وتحسين نوعيته من خلال استخدام الأساليب التقنية والوسائل المتقدمة.
- يساهم في زيادة الإنتاج والدخل القومي وإنتاج المشروعات والإسهام في توليد دخول للأفراد الذي ترتبط نشاطاتهم به سواء بشكل مباشر أو غير مباشر.
- يساهم في إحداث التجديد والتحديث والتطور للنشاطات الاقتصادية مما يؤدي إلى زيادة النمو وبشكل متسارع.
- يساهم اقتصاد المعرفة في تحقيق تغيرات هيكلية واضحة وملموسة في الاقتصاد.
- يساهم في التخفيف من قيد الموارد الاقتصادية خاصة الطبيعية منها.

٢- آليات الجامعة في مأسسة اقتصاد المعرفة :

الجامعة ليست مكانا عاما يقوم بتخريج النخب و الإطارات و الكوادر بل هي أوسع من ذلك و اكبر فالجامعة تعتبر المرحلة النهائية التي تتم فيها رسكلة الطاقات التي يحتويها المجتمع و من خلالها يمكن أن تقوم باستثمار هذه الطاقات من اجل توجيها بشكل فعال في المجتمع الذي يهدف في النهاية إلي تنمية حقيقية و إنشاء مجتمع المعرفة.

و يمكن أن نقوم بتلخيص آليات الجامعة كما يلي :

*تحديد حاجيات المجتمع
* تحديد الأهداف التنموية للدولة القريبة و متوسطة و بعيدة المدى.
* تحديد الإمكانيات المادية و البشرية

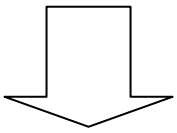

- رسم إستراتيجية تنموية من طرف إدارة الجامعة
- تحديد الإمكانيات البشرية و المادية للجامعة.
- قراءة للسوق و فق مخطط التنموي للدولة.
- تهيئة برامج التكوين و التأهيل للطلاب.

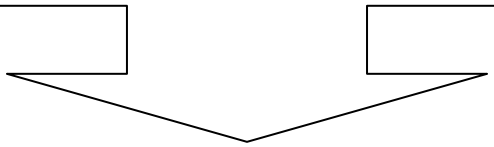

- ربط أهداف التنمية باليات الحكم الراشد.
- الشفافية في تسيير القطاع الاقتصادي حتى يمكن قراءة المعطيات بشكل صحيح.
- تحقيق الاستقرار السياسي و الاقتصادي من اجل تحقيق التنمية.

آليات الجامعة لتحقيق اقتصاد المعرفة

١- وضع مخطط تنظيمي و هيكلي للموارد البشرية و المادية في الجامعة.
٢- رسم إستراتيجية التكوين على جميع المستويات.
٣- توفير الإمكانيات المادية خاصة القاعات .
٤- تحديد الامكان للطلبة وفق متطلبات السوق.
٥- تحديد التخصصات الأكثر فعالية.
٦- **وضع قاعدة للنظام الالكتروني** :
أ- المكتبة.
ب- التعليم عن بعد.
ت- الأبحاث.
ث- الربط الدولي بالجامعات و مراكز البحث.
ج- وضع نظام تطبيقي الكتروني متطور.
ح- وضع برامج للمحاكاة للطلبة.
٧- **رسم برامج تعليمية فائقة الجودة او كما يعرف بجودة التعليم العالي من خلال** :

- تحديد عدد الطلاب في قاعات الدراسة -١٠-
- توفير أساتذة ذو كفاءات عالية للتدريس خاصة في الأقسام المتقدمة- ماجستير دكتوراه.
- فتح المخابر للطاقات الشابة و المبدعة.
- الاعتماد على نظام تقييمي متطور يقوم على فكرة التحفيز و الدعم و ليس التقييم و النجاح الأكاديمي فقط.

٨- فتح المجال للشباب للمشاركة في الندوات و الملتقيات الفكرية و العلمية.
٩- ربط علاقات ما بين الجامعة و المؤسسات الاقتصادية و الاجتماعية من خلال :

- إبرام اتفاقيات شراكة ما بين القطاع الصناعي و الزراعي و الجامعة و مخابر البحث .
- القيام بدراسات استشرافية تهتم بالقطاع الاقتصادي.
- المساهمة في إيجاد حلول للمشاكل البيئية و الاجتماعية من خلال الجامعة.

كل هذه الآليات تساهم مع بعضها البعض في وضع أسس سليمة و صحيحة لاقتصاد المعرفة من خلال الدور الذي تلعبه الجامعة بشكل رئيسي.

تهدف في الأخير إلي تحقيق المعادلة التالية

اقتصاد المعرفة

+

جامعة فعالة

+

حكم راشد

=

تنمية مستدامة

٣- قراءة في تجربة الجامعة الجزائرية في تحقيق اقتصاد المعرفة :

لا يمكن ان تكون هناك تنمية فعلية دون الاستثمار في العنصر البشري الذي يعد العصب الرئيسي في اي عملية تنموية مهما كان نوعها و لهذا فان التجارب العالمية في مجال النهوض بالمجال التنموي ركزت بشكل أساسي على البعد البشري من خلال تنميته في إطار ما يعرف بالرأسمال البشري و الجزائر حاولت في هذا السياق الاستثمار في هذا القطاع الأساسي .

فمفهوم الرأسمال البشري حول النظر نوعا ما إلى الإنسان كعامل مهم لزيادة الإنتاجية ، الاهتمام بقدراته التي تزيد من هذه الأخيرة ، وبالتالي مراعاة حقوقه الفكرية و المهارة و التعليمية ..الخ [١١] .

لقد ذكر شولتر أن مفتاح النمو الاقتصادي يعتمد على نوعية السكان و التي تكون الوحدة الاقتصادية ، و يعتقد شولتر أن البشر أنفسهم يمثلون الازدهار الاقتصادي المتوقع .

رأس المال البشري طبقا لشولتر يمثل القدرة و المعلومات التي بها قيمة اقتصادية ، و رأس المال البشري يعتبر مصدرا قابلا للتجديد و ليس هنالك أية حدود نظرية لمخزونه بخلاف الأنواع الأخرى لرأس المال [١٢] .

و يزعم شولتر أن التعليم يؤثر بفاعلية على القدرة على التعامل مع الاتجاهات المرتبطة بتطوير الاقتصاد ، و مع التكنولوجي فأن الاقتصاد يبدوا مرتبطا أكثر من ذي قبل بتقدم المعلومات و بالعمال و الموظفين المدربين تدريبا جيدا و بالتالي يكون مرتبطا برأس المال البشري [١٣] .

يشير الرأس المال البشري إلى المعرفة ، المهارات و القدرات التي يكتسبها الفرد عادة إما عن طريق التعليم أو الخبرة في العمل ، يختلف رأس المال البشري من شخص إلى آخر و يمكن لكل فرد أن يحسن من رأس ماله البشري عن طريق التعليم و التدريب المستمر ، عند النظر إلى مستقبلك المادي ، تعزيز رأس المال البشري و هو أمر بالغ الأهمية فضلا عن إيجاد سبل للحد من المخاطر و الحفاظ على الاستقرار المالي طوال العمر .

رأس المال البشري هو عبارة عن نوعية العمل و هو إحدى عوامل الإنتاج الأربعة هو ليس مسألة كمية العمل لكنه عبارة عن المهارات التي يمكن أن يحققها العامل و بالتالي هو طريقة أخرى لزيادة الإنتاج.

تحسين رأس مال البشري باستمرار أمر حيوي للنمو الاقتصادي لذلك نلاحظ أن جزء كبير من ازدهار الصين المستمر مشتق من قبل الطبقة الوسطى الناشئة التي تعطي أهمية كبيرة للتعليم كما هو الحال بالنسبة للهند هذا يبرهن العلاقة الوطيدة بين تعزيز الرأس المال البشري و الاقتصاد [١٤] .

يعد الاقتصادي ألفريد مارشال [A.Marshall] من الاقتصاديين الأوائل الذين نظروا إلى البشر على أنه رأس مال يجب استثماره و أطلقوا على ذلك رأس المال البشري و ذلك من باب الاستفادة من طاقاته للبناء و قدرته على الإبداع في استثمار باقي رؤوس الأموال.

لقد أولت الجزائر بدورها عناية بالتنمية البشرية حيث احتلت أهمية بالغة ضمن مختلف برامجها التنموية مع بداية الألفية أهمها رصد ١٨٢ مليار دولار أمريكي لتحقيق التنمية البشرية ضمن برنامج توطيد النمو الاقتصادي للفترة [٢٠١٠-٢٠١٤].

حيث بلغت نسبة المبالغ المخصصة لقطاع التنمية المحلية والبشرية ٣٨,٨ % من إجمالي المبلغ المخصص لبرنامج الانتعاش الاقتصادي مقابل نسبة ٤٥,٥ % من إجمالي البرنامج التكميلي و 45.42% من إجمالي البرنامج الخماسي ٢٠١٠-٢٠١٤

في هذا المجال تمكنت الجزائر من تأمين الصول إلى تغطيت إجمالية في خدمات الصرف الصحي الملائمة بنسبة ٩٥% وهو ما يضعها على المسار المطلوب وفي إطار محاربة البطالة، فقد تم تخفيض نسبة البطالة كما يوضح الشكل التالي:

يلاحظ من الجدول انخفاض كبير في عدد العاطلين من ١,٥٣ مليون نسمة ٢٠٠٥ إلى ١,٢٦٥ مليون سنة ٢٠٠٦ أعقبة انخفاض طفيف في السنوات اللاحقة لتصل إلى نسبة ١,٠٦٣ مليون سنة ٢٠١١ مع تسجيل ارتفاع في عدد البطالين سنة ٢٠١٠.

تقدر قيمة مؤشر التنمية البشرية في الجزائر عام ٢٠١٥ بنحو ٠,٧٤٥ نقطة، مما يضع البلد في فئة التنمية البشرية المرتفعة، حيث وضعه في ٨٣ بلدا من أصل ١٨٨ بلدا.

ارتفعت قيمة مؤشر التنمية البشرية في الجزائر مابين عامي ١٩٩٠و ٢٠١٥ من ٠,٥٧٧ إلى ٠,٧٤٥، بزيادة قدرها ٢٩,١% وسيعرض الجدول التالي التقدم الذي أحرزته الجزائر في كل مؤشرات التنمية البشرية[١٥]

و لمواجهة التحديات التي تعاني منها المنظومة التربوية في الجزائر نصب رئيس الجمهورية اللجنة الوطنية لإصلاح المنظومة التربوية في شهر ماي ٢٠٠٥، فكان على هذه اللجنة أن تتكون من شخصيات ذات الاختصاص في عالم التربية و التكوين و الثقافة ، حيث وقع بروتوكول اتفاق بين منظمة اليونسكو و وزارة التربية الوطنية اثر زيادة المدير العام لليونسكو إلى الجزائر في شهر فيفري سنة ٢٠٠١ تلبية لدعوة رئيس الجمهورية حيث أعلن المدير لليونسكو قائلا : بأن الطموحات الوتيرة و السريعة التي تميز إصلاح التربية حاليا في الجزائر لتتم عن مدى تطور المجتمع الجزائري و عزمه على الانجماح في مجتمع المعرفة الذي تلوح مباشرة في الأفق .

على هذا الاساس كان الهدف من هذا البرنامج [PARE] ، هو مرافقة عملية إصلاح المنظومة التربوية بجميع مقتضياتها النظرية و المنهجية و هو ما يفسر تطلعه الى الدعم المتعدد الجوانب لعملية الإصلاح الشامل ما نحاً الأفضلية لاكتساب الكفاءات البداغوجية و يشمل كلا ن المحاور التالية :

- التخطيط و تكوين المكونين
- البيداغوجيا
- كيفيات إدخال التكنولوجيا الجديدة لإعلام و الاتصال

و إعادة النظر في الكتب المدرسية و كل ما من شأنه ضمان إعادة الهيكلة النوعية للمنظومة التربوية الوطنية .

يعد التعليم العالي في قمة الهرم في مؤسسات التعليم ، و بتطور المجتمع الإنساني و بتوسيع معارفه و ثقافاته وصولا إلى ظهور الجامعة كوحدة اجتماعية إدارية منظمة تتألف من مجموعة من الأفراد الذين تربطهم علاقة منظمة مع بعضهم البعض ووفق هيكل تنظيمي واضح و منسق و الكل يسعى فيها إلى تحقيق و بلوغ أهدافها المحددة عن طريق تفاعلها مع البيئة المحيطة

أضحت بذلك الجامعة في الوقت الحالي تسعى الى تحقيق أهداف متميزة في خدمة المجتمع المحلي و في تطوير البحث العلمي ، وإعداد الكوادر البشرية المؤهلة و المتخصصة في حقول المعرفة المتنوعة التي تلبي حاجات المجتمع المحلي ، كما تسعى إلى توفير البيئة الأكاديمية و النفسية و الاجتماعية الداعمة و التميز و الابتكار و تنمية و صقل المواهب .

نظام L.M.D [ل.م.د] : "ليسانس ،ماستر ، دكتورا "

انشاء نظام ل ،م، د في البلدان الأنجلوسكسونية لدواعي تحسين نوعية التعليم العالي، وهو نظام معتمد منذ زمن طويل في جامعات أمريكا شمالية وكندا والجامعات البريطانية ودخل هذا النظام حيز التنفيذ في أوروبا في السنوات الأخيرة ابتداءا من ١٩٨٩ في السربون، منذ أن شرعت ٤٠ وزارة لدول أوروبية في اصلاح أنظمتها الجامعية، وكان تطبيقه في أوروبا حصيلة عدة اجتماعات ومؤتمرات على مستوى الدول الأوروبية

هيكل نظام : ل، م،د: ١- ليسانس: يتكون من تخصصات ووحدات تعليمية موزعة على سداسيات ويشمل ٦ سداسيات ويتضمن مرحلتين:أولهما في تكويت قاعدي متعدد التخصصات ، وتتمثل ثانيها في تكوين المتخصص وينقسم الى غايتين:

- ❖ غاية ذات طابع مهني: أي تمكن الطالب من الاندماج المباشر في عالم الشغل.
- ❖ غاية أكاديمية: تمكن الطالب من مواصلة الدراسة على مستوى الماستر.

الماستر : يتشكل من وحدات تعليمية موزعة على السداسيات، ويشمل ٤ سداسيات وهو طور مفتوح لكل طالب حاصل على شهادة أكاديمية، ولكل طالب حاصل على ذات طابع مهني الذي يمكنه من العودة الى الجامعة بعد القضاء فترة في الحياة المهنية، ومن مهام هذا التكوين.

- ❖ مهمة مهنية متميزة تمكن من اكتساب تخصص دقيق في الحقل المعرفي المحدد لما يسمح تحسين مستوى عن طريق البحث ، ومن اجل البحث .
- ❖ تعميق المعارف في تخصص محدد.

ويتوج هذا الطور من التكيف بشهادة دكتوراه بعد مناقشة الأطروحة .[١٦]

و إضافة الجامعة الجزائرية مقاربة أخري لتطوير منظومة التعليم العالي و م ا يعرف بنموذج اعداد مشروع المؤسسة الجامعية التي تقوم على فكرة تقديم الاهداف لضمان جودة التعليم العالي بالاضافة الي تحليل المحيط من خلال تشخيص المؤسسة في اطار تطبيق نظام SWOT ، معرفة نقاط القوة و الضعف و الفرص المتاحة مع التهديدات المحتملة ، سيسمح للمؤسسة بمعرفة مكانتها و تواجدها مقارنة مع محيطها مع تحديد الأهداف المراد إدراجها ضمن هذا المحيط.يتعلق الأمر بنهج استباقي كشرط ضروري لتحقيق الخطة الإستراتيجية.

يأخذ هذا التشخيص سيأخذ بعين الاعتبار العناصر التالية: عرض التكوين و البحث العلمي، حوكمة المؤسسة، الموارد المالية والبشرية، الشراكات، التعاون الدولي، وأخيراً الحياة الجامعية[١٧].

مراحل تنفيذ مشروع المؤسسة الجامعية:

للقيام بهذه المهمة على أكمل وجه ، يستحسن الاعتماد مسعى تشاركي و مسؤول عند إعداد المشروع من خلال:

- تجنيد فريق ذو خبرة من داخل المؤسسة الجامعية (يكلّف كل من المجلس العلمي، ومجلس إدارة المؤسسة بأحداث هذا الفريق).
- دعوة خبراء بمساعدة المؤسسة في تحديد رؤيتها.
- تنصيب جهاز عمل بالتشاور (موضح أدناه).

يجب أن يتم ذلك من خلال تعبئة جميع الفاعلين في الحياة الجامعية للمؤسسة مع إشراك مصالح الوزارة الوصية وممثلي القطاع الاجتماعي و الاقتصادي.

يبدأ الجهاز بتعيين هيئات للمتابعة و التنفيذ و المصادقة على مشروع المؤسسة الجامعية مع التمييز بين الهيئة التقنية المكلفة بأنتاج المعلومات وهيئة التوجيه و المصادقة على المشروع.

كما يجب على كل مؤسسة جامعية إحداث تنظيم عمودي و أفقي و الذي يرتكز على الهيئات التالية:

أ- لجنة القيادة.

ب- فريق العمل بين الهياكل.

ج – فرق عمل موضوعاتية حسب ميادين التكوين،الشعب والتخصصات[١٨].

وفي الأخير يمكن القول بان هذه الرؤية الاستشرافية التي اعتمدتها الجامعة الجزائرية لتطوير من الرأسمال البشري تعد خطوة أساسية لمواكبة تحولات سوق العمل في إطار معرفي و منهجي سليم.

الخاتمة

إن اقتصاد المعرفة لا يمكن تحقيقه في ظل عدم توافر العناصر المدية لنجاح هذا العنصر ، فلا بد من تحقيق تنمية كهدف رئيسي لاقتصاد المعرفة كشرط أساسي ثم الحديث عن ضرورة ربط الحكم الراشد باقتصاد المعرفة بجامعة فعالة يؤدي في النهاية إلي تحقيق التنمية.

---

[1] سعود صالح ، إشكالية التنمية ، محاضرة ألقيت في جامعة بسكرة مارس ٢٠٠٨

[2] عمر فرحاتي ، الحكم الراشد، محاضرة ألقيت في ملتقي الحكم الراشد بجامعة بسكرة ٢٠٠٤ .

[3] // // ، نفس المرجع

[4] عمر فرحاتي ، مرجع سابق.

[5] برقوق امحند ، الشفافية الديمقراطية ، محاضرة ألقيت بجامعة بسكرة قسم العلوم السياسية ، افريل ٢٠٠٨

[6] ناصر عارف ، "مفهوم التنمية" ، مقال مأخوذ من موقع www.islamonline.net بتاريخ ٢٠٠٨/٠٩/٠٢

[7] سعود صالح ، "إشكالية التنمية" ، محاضرة ألقيت بجامعة بسكرة ، فيفري ٢٠٠٨ .

[8] تقرير التنمية البشرية العربية ٢٠٠٣ ، مكتب الإقليمي للتنمية ، الأردن : المطبعة الوطنية ، ٢٠٠٣

[9] حواس محمود ، اقتصاد المعرفة ، ماخوذ من www.ahewar.org

[10] بغداد بأي غالي، "مساهمة اقتصاد المعرفة في حماية البيئة حالة الجزائر"، مذكرة ماجستير، جامعة الجزائر ٣، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، ٢٠١١، ص ١٨.

٧٣

[11] . سقني فاكيه، "التنمية الانسانية المستدامة و حقوق الإنسان مذكرة ماجستير، جامعة فرحات عباس سطيف، كلية الحقوق ٢٠٠٩-٢٠١٠، ص٢٠،٢١

[12] لوصيف ياسمينة ، دور الراسمال البشري في تحقيق التنمية المستدامة ، مدكرة ماستر في العلوم السياسية ، جامعة محمد خيضر بسكرة ٢٠١٦-٢٠١٧ ، ص ٣

[13] خليل إبراهيم السعادات : "رأس المال البشري خير استثمار المستقبل ، المنتدى العربي لإدارة الموارد البشرية ، ٢٠٠٩/٠٢/٠٥،٧.

٣

[14] لوصيف ياسمينة ، مرجع سابق ، ص ٦٩

[15] لوصيف ياسمينة ، مرجع سابق ، ص٧٠

[16] لوصيف ياسمينة ، مرجع سابق ، ص ٨٠

[17] نموذج إعداد مشروع المؤسسة الجامعية ، http://univ-biskra.dz/

[18] المرجع نفسه